Deloitte.

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المجمع فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعه عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المجمعة فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا المتحفظ على القوائم المالية المجمعة.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

أساس إبداء الرأى المتحفظ

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بإيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، قامت إحدى الشركات المستثمر بها والتى يتم المحاسبة عنها كإستثمارات خاضعة لسيطرة مشتركة بالقوائم المالية بطريقة حقوق الملكية، بتطبيق المعالجة المحاسبية الوارده بالمعيار الدولى للإيجار التمويلى رقم (١٧) المصدر من هيئة معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالمقر الإدارى المؤجر من أحدى شركات التأجير التمويلى بما لا يتفق مع معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠)، الأمر الذى أدى إلى زيادة كل من الإستثمارات فى مشروعات مشتركة، وصافى الربح المجمع، والرصيد الإفتتاحى للأرباح المرحلة بالمبالغ التالية ٩٧٤ ٠٦٢ ٣١ جنيه مصرى، ٤٨٧ ٩٤٩ ١٠ جنيه مصرى، ٤٨٧ ١١٣ ٢٠ جنيه مصرى على التوالى.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات الواردة بفقرة أساس إبداء الرأى المتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المجمع لشركة بى بى اى القابضة للإستثمارات "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

القاهرة فى: ١٣ إبريل ٢٠١٧

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم ٨٥١٠
سجل مراقبى حسابات:
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٦٩"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة المركز المالى المجمع فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	الايضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
أصول غير ملموسة (بالصافى)	(٦)	٥ ٣١٨ ٨٩٤	٢ ٣٦٠ ١١٥
إستثمارات فى شركات شقيقة (بالصافى)	(٧)	٢٥٨ ١٣٠ ٩٥٨	٢١٤ ٨٢١ ٨١٢
استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧
استثمارات فى مشروعات مشتركة	(٩)	١٤٦ ٨٢٥ ٨٦٤	٩٣ ٣٥٨ ٣٨٧
إستثمارات عقارية	(١٠)	١١٣ ٧٨٦ ٧٩٩	١١٤ ١٠٥ ١١١
أوراق قبض غير متداولة	(١٣)	-	٥ ٨٤٤ ٩٣٩
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٢)	-	٨١٢ ٧٩٩
مجموع الأصول غير المتداولة		**٦٦٥ ٣٢٤ ٥٩٢**	**٥٧٢ ٥٦٥ ٢٤٠**
الأصول المتداولة			
الأرصدة المستحقة على الأطراف ذات العلاقة	(٢٤،١١)	١٢ ١٩٨ ٩٦٨	٤ ٣٤٤ ٩١٩
مخزون (بالصافى)	(١٢)	-	-
عملاء وأوراق قبض (بالصافى)	(١٣)	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
أرصدة مدينة أخرى	(١٤)	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٧٦
نقدية وودائع لأجل لدى البنوك	(١٥)	٢٠٢ ٩٢٩ ٣١٤	٨٤ ١٢١ ٧٣٥
مجموع الأصول المتداولة		**٢٨٢ ٦٨١ ٠٨٠**	**١٥١ ٠٠١ ١٣٠**
إجمالى الأصول		**٩٤٨ ٠٠٥ ٦٧٢**	**٧٢٣ ٥٦٦ ٣٧٠**
حقوق الملكية والإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٢٠)	٥٨٤ ٤٦٤ ٣١٠	٥٨٤ ٤٦٤ ٣١٠
إحتياطى قانونى	(٢١)	٦ ٩٩٧ ١١٣	٦ ٩٩٧ ١١٣
إحتياطيات أخرى		٤٣ ٧٥٤ ٩٢١	١١ ٤٧٥ ٥٦١
نصيب المجموعة فى التغيرات فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة		(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)	-
الأرباح المرحلة		١٠٩ ٦١٣ ٩٣٥	٩٢ ٨٤٤ ٧٠٠
حقوق مساهمى الشركة الأم فى صافى أرباح العام		١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥
إجمالى حقوق مساهمى الشركة الأم		**٨٩٢ ٤٣٢ ٨٩١**	**٧١٢ ٥٥٠ ٩١٩**
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة		٩ ٠٧٩ ٧١١	٥ ١٨٢ ٦٢٥
مجموع حقوق الملكية		**٩٠١ ٥١٢ ٦٠٢**	**٧١٧ ٧٣٣ ٥٤٤**
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٢)	٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨	-
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		**٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨**	-
الإلتزامات المتداولة			
الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة	(٢٤،١٦)	٢ ٩١٢ ٩٦٥	٢ ٩٠١ ٩٧١
موردون وأرصدة دائنة أخرى	(١٧)	٧ ٥١٤ ٩٢٦	٢ ٧٣٠ ٨٥٥
إلتزامات مالية أخرى	(٩)	٥ ٧٩٩ ٩٧٥	-
مخصصات	(١٨)	٧ ٨٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع الإلتزامات المتداولة		**٢٤ ١٢٥ ٧٦٢**	**٥ ٨٣٢ ٨٢٦**
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		**٩٤٨ ٠٠٥ ٦٧٢**	**٧٢٣ ٥٦٦ ٣٧٠**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولى	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	الايضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الإيرادات و الأرباح			
إيرادات توزيعات أرباح استثمارات مالية متاحة للبيع		٢٠ ٥١٧ ٩٥٢	٥ ١٦٤ ٠٨٣
أرباح بيع إستثمارات فى مشروعات مشتركة		٣١ ٠٧٥	-
نصيب المجموعة فى أرباح إستثمارات فى مشروعات مشتركة	(٢٥)	٨٢ ٠٤٧ ٧٥٥	٢٧ ٠٤٧ ٥٩٩
فروق تقييم عملة		٩٩ ٧٥٧ ٨١٢	٨ ٦٦٥ ٤٨٧
إيرادات تمويلية	(٢٦)	٣ ٧٦٩ ٨٧٦	٢ ٩٤٢ ١٠٩
إيرادات أخرى		٢ ٢٧١ ٧٨٢	٢ ١٤٩ ٤٧٠
		٢٠٨ ٣٩٦ ٢٥٢	٤٥ ٩٦٨ ٧٤٨
المصروفات والخسائر			
أتعاب إدارة		(١١ ٦٥١ ٣٤٩)	(١١ ٦٥١ ٣٤٩)
أتعاب إستشارات		(٤ ٧٨٣ ٣٦٩)	(٧ ٧٩٣ ٥٦٨)
مصروفات نشاط أخرى		(١ ٦٠٧ ٠٣٤)	(٢ ٧٠٢ ٦٩٠)
إهلاك الإستثمارات العقارية	(١٠)	(٣١٨ ٣١٢)	(٣١٨ ٣١٢)
مخصصات مكونة	(١٨)	(٧ ٦٩٧ ٨٩٦)	(٢٠٠ ٠٠٠)
ديون مشكوك فى تحصيلها		-	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)
إضمحلال فى إستثمارات فى مشروعات مشتركة	(١٩)	(٥ ٧٢٧ ١٥٠)	-
صافى أرباح العام قبل ضريبة الدخل		١٧٦ ٦١١ ١٤٢	١٦ ٢٥٢ ١٢٦
ضريبة الدخل الجارية		-	-
الضريبة المؤجلة	(٢٢)	(٢٣ ١٨٠ ١٠٧)	٨١٢ ٧٩٩
صافى أرباح العام بعد ضريبة الدخل		١٥٣ ٤٣١ ٠٣٥	١٧ ٠٦٤ ٩٢٥
موزعة كالآتى:			
حقوق مساهمى الشركة الأم		١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة		٧٩٤ ٧٧٨	٢٩٥ ٦٩٠
		١٥٣ ٤٣١ ٠٣٥	١٧ ٠٦٤ ٩٢٥
نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح العام	(٢٣)	٢,٦١	٠,٢٩

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولى	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى أرباح العام بعد ضريبة الدخل	١٥٣ ٤٣١ ٠٣٥	١٧ ٠٦٤ ٩٢٥
بنود الدخل الشامل الآخر		
فروق ترجمة القوائم المالية لشركات تابعة بعملات عرض أجنبية	٧ ٧٥٥ ٧٧٤	٣١٨ ٥٠٩
نصيب الشركة فى إحتياطى فروق ترجمة والاحتياطيات الاخرى بالقوائم المالية لمشروعات مشتركة	٣١ ٨٤١ ٧٥٩	٦٧٣ ٢٧١
إجمالى بنود الدخل الشامل الآخر عن العام	٣٩ ٥٩٧ ٥٣٣	٩٩١ ٧٨٠
إجمالى الدخل الشامل عن العام قبل الضريبة	١٩٣ ٠٢٨ ٥٦٨	١٨ ٠٥٦ ٧٠٥
ضريبة الدخل	-	-
إجمالى الدخل الشامل عن العام بعد الضريبة	١٩٣ ٠٢٨ ٥٦٨	١٨ ٠٥٦ ٧٠٥
موزعة كالآتى:		
حقوق مساهمى الشركة الأم	١٨٩ ١٣١ ٤٨١	١٧ ٦٣٣ ٦١٣
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	٣ ٨٩٧ ٠٨٦	٤٢٣ ٠٩٢
إجمالى الدخل الشامل عن العام	١٩٣ ٠٢٨ ٥٦٨	١٨ ٠٥٦ ٧٠٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولى	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطى قانونى	نصيب المجموعة فى التغيرات فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة	نصيب الشركة فى إحتياطى تجميع أصول لمشروعات مشتركة	إحتياطى فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة	نصيب الشركة فى إحتياطى فروق ترجمة والاحتياطيات الاخرى بالقوائم المالية لمشروعات مشتركة	الرصيد الناشئ عن الإلتزام بشراء أسهم	الأرباح المرحلة	حقوق مساهمى الشركة الأم فى صافى أرباح العام	إجمالى حقوق مساهمى الشركة الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٥	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٥ ٢٥٩ ٣٦٤	–	–	٨ ٠٤٩ ٨٠٦	٢ ٥٦١ ٣٧٧	(٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠)	٣١ ٨٧٨ ٠٦٣	٦٢ ٧٠٤ ٣٨٦	٦٧٢ ٠١٧ ٣٠٦	٤ ٧٥٩ ٥٢٣	٦٧٦ ٧٧٦ ٨٣٩
بنود الدخل الشامل												
صافى أرباح العام	–	–	–	–	–	–	–		١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	٢٩٥ ٦٩٠	١٧ ٠٦٤ ٩٢٥
إحتياطى فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة	–	–	–	–	١٩١ ١٠٧	–	–	–	–	١٩١ ١٠٧	١٢٧ ٤٠٢	٣١٨ ٥٠٩
نصيب الشركة فى إحتياطى فروق ترجمة والاحتياطيات الاخرى بالقوائم المالية لمشروعات مشتركة	–	–	–	–	–	٦٧٣ ٢٧١	–	–	–	٦٧٣ ٢٧١	–	٦٧٣ ٢٧١
إجمالى الدخل الشامل	–	–	–	–	١٩١ ١٠٧	٦٧٣ ٢٧١	–	–	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	١٧ ٦٣٣ ٦١٣	٤٢٣ ٠٩٢	١٨ ٠٥٦ ٧٠٥
المعاملات مع مالكى الشركة الأم												
المحول للأرباح المرحلة	–	–	–	–	–	–	–	٦٢ ٧٠٤ ٣٨٦	(٦٢ ٧٠٤ ٣٨٦)	–	–	–
المحول إلى الإحتياطى القانونى	–	١ ٧٣٧ ٧٤٩	–	–	–	–	–	(١ ٧٣٧ ٧٤٩)	–	–	–	–
إلغاء جزء من الإلتزام الناشئ عن شراء الأسهم	–	–	–	–	–	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	–	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠
إجمالى المعاملات مع مالكى الشركة الأم	–	١ ٧٣٧ ٧٤٩	–	–	–	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٩٦٦ ٦٣٧	(٦٢ ٧٠٤ ٣٨٦)	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣	–	–	٨ ٢٤٠ ٩١٣	٣ ٢٣٤ ٦٤٨	–	٩٢ ٨٤٤ ٧٠٠	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	٧١٢ ٥٥٠ ٩١٩	٥ ١٨٢ ٦٢٥	٧١٧ ٧٣٣ ٥٤٤
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٦	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣		–	٨ ٢٤٠ ٩١٣	٣ ٢٣٤ ٦٤٨	–	٩٢ ٨٤٤ ٧٠٠	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	٧١٢ ٥٥٠ ٩١٩	٥ ١٨٢ ٦٢٥	٧١٧ ٧٣٣ ٥٤٤
بنود الدخل الشامل												
إحتياطى فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة	–	–	–	–	٤ ٦٥٣ ٤٦٦	–	–	–	–	٤ ٦٥٣ ٤٦٦	٣ ١٠٢ ٣٠٨	٧ ٧٥٥ ٧٧٤
نصيب الشركة فى إحتياطى فروق ترجمة والاحتياطيات الاخرى بالقوائم المالية لمشروعات مشتركة	–	–	–	–	–	٣١ ٨٤١ ٧٥٩	–	–	–	٣١ ٨٤١ ٧٥٩	–	٣١ ٨٤١ ٧٥٩
صافى أرباح العام	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	٧٩٤ ٧٧٨	١٥٣ ٤٣١ ٠٣٥
إجمالى الدخل الشامل	–	–	–		٤ ٦٥٣ ٤٦٦	٣١ ٨٤١ ٧٥٩	–	–	١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	١٨٩ ١٣١ ٤٨٢	٣ ٨٩٧ ٠٨٦	١٩٣ ٠٢٨ ٥٦٨
المعاملات مع مالكى الشركة الأم												
المحول للأرباح المرحلة	–	–	–	–	–	–	–	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	(١٦ ٧٦٩ ٢٣٥)	–	–	–
نصيب المجموعة فى التغيرات فى حقوق ملكية الشركات الشقيقة	–	–	(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)	–	–	–	–	–	–	(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)	–	(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)
نصيب الشركة فى إحتياطى تجميع أصول بالقوائم المالية لمشروعات مشتركة	–	–	–	(٤ ٢١٥ ٨٦٥)	–	–	–	–	–	(٤ ٢١٥ ٨٦٥)	–	(٤ ٢١٥ ٨٦٥)
إجمالى المعاملات مع مالكى الشركة الأم	–	–	(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)	(٤ ٢١٥ ٨٦٥)	–	–	–	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥	(١٦ ٧٦٩ ٢٣٥)	(٩ ٢٤٩ ٥١٠)	–	(٩ ٢٤٩ ٥١٠)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣	(٥ ٠٣٣ ٦٤٥)	(٤ ٢١٥ ٨٦٥)	١٢ ٨٩٤ ٣٧٩	٣٥ ٠٧٦ ٤٠٧	–	١٠٩ ٦١٣ ٩٣٥	١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	٨٩٢ ٤٣٢ ٨٩١	٩ ٠٧٩ ٧١١	٩٠١ ٥١٢ ٦٠٢

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى

أحمد عبد المنعم مدبولي

العضو المنتدب

د. محمد عبد المنعم عمرق

رئيس مجلس الإدارة

محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	الايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		١٧٦ ٦١١ ١٤٢	١٦ ٢٥٢ ١٢٦
يتم تسويتها بـ:			
مخصصات مكونة	(١٨)	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
نصيب المجموعة فى أرباح إستثمارات فى مشروعات مشتركة	(٢٥)	(٨٢ ٠٤٧ ٧٥٥)	(٢٧ ٠٤٧ ٥٩٩)
ديون مشكوك في تحصيلها		-	٧ ٠٥٠ ٧٠٣
إهلاك الإستثمارات العقارية	(١٠)	٣١٨ ٣١٢	٣١٨ ٣١٢
الإضمحلال فى قيمة إستثمارات فى مشروعات مشتركة	(١٩)	٥ ٧٢٧ ١٥٠	-
فروق تقييم عملة		(١٠١ ٠١٢ ٩٤٧)	(٨ ٦٦٥ ٤٨٧)
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٧ ٢٩٣ ٧٩٨	(١١ ٨٩١ ٩٤٥)
الزيادة فى الأرصدة المستحقة على الأطراف ذات العلاقة		(٣٩ ٧٧٩)	(٧٥٠ ٥٨٨)
النقص فى العملاء وأوراق القبض		٤ ٦٢١ ٧٠٧	١ ٤٥٥ ٧٦٤
الزيادة فى الأرصدة المدينة الأخرى		(٣ ٧٩٥ ٠٩١)	(٨٦٠ ٥٢٩)
الزيادة (النقص) فى الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة		١٠ ٩٩٥	(٤٨ ٣٧٠)
الزيادة فى الإلتزامات المالية الأخرى		٥ ٧٩٩ ٩٧٥	-
الزيادة فى الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى		٤ ٧٨٤ ٠٧١	٧٥٠ ٦٨٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		١٨ ٦٧٥ ٦٧٦	(١١ ٣٤٤ ٩٨٦)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لإقتناء إستثمارات فى شركات شقيقة		-	(٢١ ٠٩٣ ٠١١)
مقبوضات من إستثمارات فى شركات شقيقة		٣ ٣٩٥ ٣٥٠	-
إستبعاد إستثمارات فى مشروعات مشتركة		(٣ ٧٣٥ ٦٠٠)	(١ ٨٥٦ ٢٥٠)
التغير فى ودائع طويلة الأجل		-	٥٨ ٢٧٩ ٩٤٦
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الإستثمار		(٣٤٠ ٢٥٠)	٣٥ ٣٣٠ ٦٨٥
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		١٨ ٣٣٥ ٤٢٦	٢٣ ٩٨٥ ٦٩٩
النقدية وما فى حكمها فى بداية العام		٥١ ٧٢٧ ٠١٣	١٨ ٧٨٥ ٢٩٧
أثر التغيرات فى أسعار الصرف على النقدية وما فى حكمها		٤٠ ٣٣٣ ٩٨٨	٨ ٩٥٦ ٠١٧
النقدية وما فى حكمها فى نهاية العام		١١٠ ٣٩٦ ٤٢٧	٥١ ٧٢٧ ٠١٣

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولى	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بي بي إي القابضة للإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة بي بي إي القابضة للإستثمارات المالية (شركة بلتون كابيتال القابضة للإستثمارات المالية - سابقاً) (شركة مساهمة مصرية) "الشركة" طبقاً لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ٥٢٤٥٥ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ سجل تجارى جنوب القاهرة بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٤٨ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٦، هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري جنوب القاهرة برقم ٦٣٢٦٤ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢.

غرض الشركة هو الإشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الأموال التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر والخارج كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. وقد حددت مدة الشركة بعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى.

تتمثل أنشطة الشركة الرئيسية فى أعمال الإستثمار فى شركات أخرى وذلك وفقاً لسياساتها الاستثمارية القائمة وتقوم الشركة بإستهداف والبحث والتفاوض ومتابعة وبيع وتطوير الإستثمارات وتوزيع الإيرادات المتولدة من تلك الإستثمارات، كل ذلك بهدف تعظيم العائد لمساهمين الشركة من خلال الإيرادات المتولدة والمحققة وكذلك من خلال النمو المحقق من تلك الإستثمارات.

تجدر الإشارة إلى انه بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة تغير إسم الشركة ليصبح شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية ش.م.م، وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٦ .

- تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من يناير من كل عام وحتى نهاية ديسمبر من نفس العام.
- اعتمد مجلس إدارة الشركة القوائم المالية المجمعة عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٧.

٢- إطار العرض

قامت شركة الجيزة للأنظمة بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولى رقم (١٧) التأجير التمويلى الصادر عن لجنة المعايير الدولية (IASB) للمحاسبة عن المبنى الإدارى للشركة والمؤجر للشركة عن طريق عقد تأجير تمويلى، حيث قامت شركة الجيزة بالإعتراف بالمبنى كأصل ثابت بالقيمة الحالية للحد الأدنى من قيمة الدفعات الإيجارية المستقبلية للمبنى كما قامت الشركة بالإعتراف بالمقابل بإلتزام لصالح شركة التأجير التمويلى. يتم توزيع دفعات الإيجار ما بين تكلفة التمويل وتخفيض إلتزام التأجير التمويلى وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الإلتزام. ويتم إهلاك المبنى على أساس العمر الإنتاجي المقدر.

وبخلاف ما سبق، ينص معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) المحاسبة عن عقود التأجير التمويلى على قيام المؤجر بالإعتراف بالدفعات الإيجارية المتعلقة بعقود التأجير التمويلى خلال الفترة التى يتم فيها تكبد تلك الدفعات ولا يحق للمؤجر الإعتراف بالمال المؤجر ضمن الأصول الثابتة.

هذا وتقوم الشركة بالمحاسبة عن إستثماراتها فى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات وشركة الجيزة للأنظمة بإستخدام طريقة حقوق الملكية، هذا وبإفتراض قيام شركة الجيزة للأنظمة بإتباع المعالجة المحاسبية الخاصة بالمعيار المصرى رقم (٢٠) بدلاً من معيار المحاسبة الدولى رقم (١٧) كان ذلك سيؤدى إلى تخفيض قيمة كلاً من الإستثمارات فى منشأت خاضعة لسيطرة مشتركة، وصافى الربح المجمع، والرصيد الإفتتاحى للأرباح المرحلة بالمبالغ التالية ٣١ ٠٦٢ ٩٧٤ جنيه مصرى، ١٠ ٩٤٩ ٤٨٧ جنيه مصرى، ٢٠ ١١٣ ٤٨٧ جنيه مصرى على التوالى.

بإستثناء المعالجة المحاسبية التى قامت بها شركة الجيزة للأنظمة "ش.م.م" – شركة مملوكة لشركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات (مشروعات مشتركة) – والمتعلقة بمبنى الشركة الإدارى المؤجر تأجيراً تمويلياً كما هو مبين لاحقاً، فقد أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

أعدت القوائم المالية المجمعة بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام ، فيما عدا التغيرات التي نتجت عن تطبيق المعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ والتي تم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٦، وفيما يلي أهم التعديلات وتأثيرها على القوائم المالية إن وجدت:

<u>معيار المحاسبة المصري المعدل (١) عرض القوائم المالية:</u>

يتطلب من المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، كما يتطلب إضافة قائمة الى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب. لا يتطلب المعيار عرض رأس المال العامل.

وقد قامت الشركة بإعداد قائمة الدخل الشامل وعرض القوائم طبقا للمعيار المعدل، ولا يوجد أي تعديلات بأثر رجعي تتطلب عرض قائمة المركز المالي التي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة.

<u>معيار المحاسبة المصري المعدل (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها:</u>

ألغى المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة. يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكتها بالإيضاحات المتمة للقوائم المالية للفترتين (الحالية وفترة المقارنة) .لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

<u>معيار المحاسبة المصري المعدل (١٤) تكاليف الاقتراض:</u>

ألغى المعيار المعدل المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل ويتطلب المعيار المعدل رسملة تلك التكلفة على الأصول المؤهلة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

<u>معيار المحاسبة المصري المعدل (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة:</u>

تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة الي هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة أو المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على ان يتم إعادة قياس الحصص المحتفظ بها بالقيمة العادلة و اثبات الفرق بقائمة الدخل.

إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة فى شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التى اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الآخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض، إذا كان هذا المكسب أو الخسارة مطلوب إعادة تبويبه إلى الأرباح أو الخسائر عند التخلص من الأصول أو الالتزامات ذات الصلة.

فيما يتعلق بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية، ففي هذه الحالة على المنشأة ألا تقوم بتعديل القيمة الدفترية لاستثمارها في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك وأية مبالغ تخص هذه الاستثمارات سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية، وذلك إذا كان تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية حدث في فترة سابقة علي تطبيق هذا المعيار المعدل. فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق ملكية المنشأة في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك مع الاستمرار في استخدام طريقة حقوق الملكية.

لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٣) الأصول غير الملموسة:

ألغى المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٥) الأدوات المالية "العرض":

تم تعديل المعيار حيث يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالى إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦أ و ١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداه المالية من تاريخ توقف الأداه عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات. ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٩) الأدوات المالية "تجميع الأعمال":

تم الغاء طريقة الشراء و استبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:

١- تغير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادى المحول و يتم قياسة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

٢- المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول.

٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حاله الاقتناء على مراحل.

تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء) : تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادى المحول ، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو ادوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.

يجب تطبيق هذا المعيار المعدل بأثر مستقبلي على عمليات تجميع الاعمال التي يكون فيها تاريخ الاقتناء في أو بعد أول يناير ٢٠١٦. كما لا يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة من عمليات تجميع الأعمال التي سبق تاريخ اقتنائها أول يناير ٢٠١٦. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٣٤) الاستثمار العقاري:

ألغي المعيار المعدل خيار نموذج القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وأوجب استخدام القيمة العادلة لأغراض الإفصاح فقط. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٠) الأدوات المالية "الافصاحات":

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الافصاحات" ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للأدوات المالية. تم تعديل إيضاحات القوائم المالية المجمعة لتتماشى مع متطلبات المعيار المصرى رقم (٤٠) وتم إدراج أرقام المقارنة لتلك الإيضاحات.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤١) القطاعات التشغيلية:

تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الافصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسى للمنشأة لإتخاذ قرارات عن الموارد التى ينبغى متخذ القرار تخصيصها للقطاع وتقييم ادائة. ولايوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) القوائم المالية المجمعة:

تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة" و بناءاً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المجمعة و المستقلة" ليصبح " القوائم المالية المستقلة" و طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة". تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجميعه. يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الام في منشأة تابعة والتي لا تؤدي الي فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. اعادة قياس اي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة واثبات الفرق بقائمة الدخل. في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الاقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح او الخسارة و كل بند من بنود الدخل الشامل الاخر الي ملاك المنشأة القابضة و اصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو ادي ذلك الي ظهور رصيد سالب لاصحاب الحقوق غير المسيطرة. لا ينطبق هذا المعيار على خطط مزايا نهاية الخدمة أو أى خطط مزايا للعاملين طويلة الأجل التى ينطبق عليها معيارالمحاسبة المصرى رقم (٣٨) مزايا العاملين. وصناديق الاستثمار التي تستثنيها من التجميع الجهة الرقابية المختصة.

على المنشأة في تاريخ تطبيق هذا المعيار ألا تقوم بتطبيق التعديلات التالية بأثر رجعي:-

فيما يتعلق بتنسيب إجمالي الدخل الشامل الي مالكي المنشأة الأم والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدي ذلك إلى حدوث عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة، وبالتالي فعلى المنشأة ألا تقوم بتعديل أي أرباح أو خسائر لفترات سابقه على تطبيق هذا المعيار. فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في المنشأة التابعة والتي لا تؤدي الي فقد السيطرة. فيما يتعلق بفقد المنشأة الأم للسيطرة علي المنشأة التابعة، ففي هذه الحالة علي المنشأة الأم ألا تقوم بتعديل القيمة الدفترية لاستثمارها في المنشاة التابعة السابقة وذلك إذا كان تاريخ فقد السيطرة حدث في فترة سابقة علي تطبيق هذا المعيار. بالإضافة الي أنه يجب على المنشاة الأم ألا تقوم بإعادة حساب أي أرباح أو خسائر ناتجة من فقد السيطرة على المنشأة التابعة يكون تاريخ حدوثها قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٣) الترتيبات المشتركة:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٣) " الترتيبات المشتركة" وبناءاً عليه تم إلغاء معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧) " حصص الملكية في المشروعات المشتركة " .

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الجديد (٤٣) "الترتيبات المشتركة" تم وضع نموذج جديد لتصنيف الترتيب المشترك وتحديد نوعه ما إذا كان مشروع مشترك (Joint Venture) أو عملية مشتركة (Joint operation).

حيث يتوقف ذلك على جوهر الترتيب وليس الشكل القانوني له. كما علي المشغل المشترك أو صاحب المشروع المشترك أن يعترف في قوائمة المستقلة بحصته في العملية المشتركة في أصول وإلتزامات وإيرادات ومصروفات العملية المشتركة ويتم الاعتراف بحصة الشركة فى المشروع بطريقة حقوق الملكية. ولايوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٤) الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى:

تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى " ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة و الشقيقة والترتيبات المشتركة و المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.

ويهدف هذا المعيار الي الزام المنشأة بالافصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الاخري و المخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص علي مركزها المالي وادائها المالي والتدفقات النقدية. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٥) قياس القيمة العادلة:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) " قياس القيمة العادلة"، ويطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار أخر أو يسمح بالقياس بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن القيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار الى تعريف قياس القيمة العادلة ووضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد وتحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المجمعة للشركة.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بأسس اعادة التقييم الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المستلم في تبادل الأصول.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الاساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

ان هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى تم فيها ذلك التغيير فى حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التى تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثرا على الفترة الحالية والفترات المستقبلية، وبصفة خاصة المعلومات والتقديرات المرتبطة بالحكم الشخصى وعدم التأكد فى تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على قيم الأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية المجمعة. وفيما يلى أهم البنود التى استخدمت فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى.

- تقييم وتحديد أسس الإعداد للقوائم المالية المجمعة

تقوم الإدارة بمراجعة افتراضاتها وتقديراتها الحكمية بما فى ذلك ما استخدمته منها فى الحكم على مدى تمتع الشركة بالسيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر على الشركات المستثمر بها كلما وقع حدث جوهرى أو تعديل مؤثر بالشروط الواردة باتفاقاتها التعاقدية أو بالبيئة المرتبطة بإعداد القوائم المالية.

- الانخفاض فى قيمة الأصول غير المتداولة

يتم مراجعة الأصول غير المتداولة لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض القيم الدفترية لتلك الأصول عن القيمة القابلة للاسترداد ومدى وجود خسائر إضمحلال تكون قد حدثت تستوجب الإعتراف بها. يتطلب تحديد وجود مؤشرات الانخفاض استخدام أفضل تقديرات ممكنة للإدارة بناء على معلومات يتم الحصول عليها من خلال المجموعة، ومن خلال السوق مع الاعتماد على الخبرة السابقة.

عندما يتم تحديد المؤشرات المؤيدة لاحتمال وجود انخفاض فى قيمة الأصل، تقوم الادارة بتقدير خسارة الإضمحلال بإستخدام أساليب تقييم ملائمة. ان تحديد مؤشرات وجود إضمحلال وتقدير قيمة الإضمحلال يعتمد على عناصر قد تختلف من وقت لآخر بشكل قد يؤثر على تقديرات الادارة.

- الاعتراف بالالتزامات الضريبية الجارية وقياسها

تخضع أرباح الشركة لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالي للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد خلال الفترة المالية لذا تقوم الشركة بإثبات التزام الضريبة الجارية وفقاً لتقديرات مدى خضوع المعاملات بصفة نهائية للضريبة وكذا مدى احتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما تكون هناك فروق بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، يتم الاعتراف بتلك الفروق ضمن ضريبة الدخل والالتزام الضريبى الجارى في الفترة التي تتضح خلالها تلك الفروق باعتبارها من التغييرات فى التقديرات المحاسبية.

وفيما يلى عرض لأهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد القوائم المالية المجمعة:

٥- أهم السياسات المحاسبية

أ-أسس اعداد القوائم المجمعة

تتمثل القوائم المالية المجمعة فى القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) فى تاريخ كل مركز مالي. وتتحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها فى المنشاة المستثمر فيها عندما يتعرض – او يحق لها – عوائد متغيره و لديها القدرة على التاثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. و بالتالى فأن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلي:

أ- السلطة على المنشأة المستثمر فيها و.ذلك عندما يكون للشركة حقوق قائمة تعطيها القدرة الحالية على توجية الأنشطة التى تؤثر على عوائد المنشأة المستثمر فيها. كما يمكن أن تنشأ السلطة من خلال أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم) أو أن تمتلك الشركة السلطة و إن لم تمارس حقوقها فى التوجية بعد. تكون للشركة السلطة على المنشأة المستثمر فيها حتى إذا كانت المنشأت الأخرى لديها حقوق حالية قائمة تمنحهم المقدرة الحالية على المشاركة فى توجية الأنشطة المعنية.

ب- التعرض أو الحق فى العوائد المتغيرة من خلال مساهمتها فى المنشأة المستثمر فيها عندما يكون من المحتمل أن تتنوع عوائد الشركة الناتجة عن شراكتها نتيجة أداء المنشأة المستثمر فيها.

ت- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التى تحصل عليها منها.

عندما تفقد الشركة الام السيطرة على الشركة التابعة فتقوم الشركة بالاتى:

- إلغاء الإعتراف بالأصول و الالتزامات الخاصة بالشركة التى كانت تابعة من القوائم المالية المجمعة.
- الأعتراف بأى استثمارات متبقية فى الشركة التى كانت تابعة بقيمتها العادلة عندما تفقد السيطرة و المحاسبة الاحقة لها و لأى مبالغ مستحقة على أو إلى الشركة التى كانت تابعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المناسبة.
- الأعتراف بالارباح او الخسائر المرتبطة بفقد السيطرة المنسوبة الى حصص السيطرة السابقة.

تتضمن قائمة الدخل المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم اقتنائها أو استبعادها خلال السنة وذلك إعتباراً من التاريخ الفعلى للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلى للاستبعاد حسب الحالة.

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لأي من شركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة. كما يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تظهر حقوق الأقلية/ الحقوق غير المسيطرة فى المركز المالى المجمع ضمن بند حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق ملكية مساهمى الشركة الأم و تقوم الشركة بتنسيب الارباح او الخسائر وكلا من عناصر الدخل الشامل الى مالكى الشركة الام و حقوق الاقلية – الحقوق غير المسيطرة. و ان تنسب الشركة كذلك اجمالى الدخل الشامل الى مالكى الشركة الام والحصص غير المسيطرة حتى و إن أدى ذلك الى حصول رصيد عجز فيها.

التغيرات فى حقوق ملكية الشركة الأم فى الشركة التابعة والتى لا تؤدى إلى فقدان لسيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة تعتبر معاملات حقوق ملكية.

حقوق التصويت المحتملة

وتأخذ الشركة الأم فى اعتبارها وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها او تحويلها فى الوقت الحالى، بما فى ذلك حقوق التصويت المستقبلية لدى أى منشأة أخرى عند تقييم مدى قدرة المنشاة على التحكم فى السياسات المالية والمستقبلية للشركة التابعة، ولا تعتبر حقوق التصويت المستقبلية قابلة للممارسة أو التحويل فى الوقت الحالى إذا كانت متوقفة على تاريخ محدد فى المستقبل او على وقوع حدث فى المستقبل.

ب-تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات إقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التى لا تنشئ إقتناء شكلاً او موضوعاً. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.
- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والإلتزامات والإلتزامات العرضية المحتملة فى تاريخ الأقتناء.

يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على اساس مجموع القيم العادلة (فى تاريخ التبادل) للأصول المعطاة والإلتزامات المتكبدة وادوات حقوق الملكية التى تصدرها المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة الى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالأعتراف بالأصول والإلتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك إلتزاماتها المحتملة التى تفى بشروط الأعتراف فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) " تجميع الأعمال" وذلك بالقيمة العادلة فى تاريخ الأقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارى التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتى يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التى تنشأ عند الإقتناء كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتى تمثل الزيادة فى تكلفة تجميع الأعمال عن صافى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية فى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية للمنشأة المقتناة عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الأعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح والخسائر.

يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة فى المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين فى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والإلتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية ، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال فى تاريخ الاقتناء إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعى.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر فى المستقبل ، فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة مبلغ أية تسوية فى تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد، على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو فى حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الأقتناء تبعيا.

إلا انه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدارج هذه التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال فى تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية ، على أنه إذا اصبحت هذه التسوية فيما بعد مؤكدة وأمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

وتمتلك الشركة حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

الشركات التابعة	دولة المقر	الملكية %
شركة "Beard" Beard A.G	سويسرا	٦٠

ج-إستثمارات فى شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

المشروعات المشتركة هو مشاركة بموجب اتفاق تعاقدى للسيطرة على نشاط اقتصادى، وتوجد السيطرة المشتركة فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بالنشاط موافقة بالاجماع من جميع الأطراف (الأطراف الذين يشاركون فى السيطرة).

الشركة الشقيقه هى منشأه تتمتع المجموعة بتأثير جوهرى عليها من خلال المشاركة فى القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة و المشروعات مشتركة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الإستثمارات التى يتم تصنيفها بغرض البيع والتى يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع) أيهما اقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الإستثمارات فى الشركات الشقيقة ومشروعات مشتركة بقائمة المركز المالى المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتناء فى صافى أصول الشركات الشقيقة والمنشأت الخاضعة لسيطرة مشتركة المقتناة وذلك بعد خصم أى إضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حدى. ولا يتم الإعتراف بأى زيادة فى نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة أو مشروعات مشتركة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة فى الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة إلا إذا كانت تلك الزيادة فى حدود الالتزام القانونى أو الحكمى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة / مشروعات مشتركة أو المبالغ التى قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة أو المنشأة.

وفى تاريخ الإقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الإقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافى أصول الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك فإن:

١. أى زيادة فى تكلفة الإقتناء عن نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات المحتملة للشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة فى تاريخ الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييم الإضمحلال لتلك الشهرة كجزء من الاستثمار ككل.
٢. أى زيادة فى نصيب المجموعة فى صافى القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات المحتملة للشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة عن تكلفة الإقتناء فى تاريخ الإقتناء تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة عن الفترة التى تم خلالها اقتناء الاستثمار.

وفى حالة تعامل المجموعة مع احدى الشركات الشقيقة أو مشروعات مشتركة يتم استبعاد الأرباح والخسائر المتبادلة وذلك فى حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على إنخفاض قيمة الأصل المحول وفى هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الإضمحلال.

وفيما يلى بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة ومشروعات مشتركة:

	دولة المقر	نسبة الملكية
الشركات الشقيقة		%
شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار ش.م.م	مصر	٢٢,٧٩
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ش.م.م	مصر	٧,٤٦
شركة ميتالار	مصر	٥١,٩٢
مشروعات مشتركة		
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات ش.م.م "إينرجيا"	مصر	٦٨,٠٤
شركة بلتون ريد سي فنشر للطاقة الشمسية ش.م.م	مصر	٤٩,٥٠
شركة الجيزة للأنظمة ش.م.م "الجيزة للأنظمة"	مصر	٤٧,٠٤

شركة الجيزة للأنظمة مملوكة للشركة بطريقة غير مباشرة من خلال إستثمارات الشركة فى إينرجيا حيث تمتلك إينرجيا ٦٩% من أسهم الجيزة للأنظمة.

شركة ميتالار مملوكة للشركة بطريقة غير مباشرة من خلال إستثمارات الشركة فى Beard (شركة تابعة).

د- <u>إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر</u>

تتمثل فى استثمارات مالية بغرض المتاجرة والتى يتم الاعتراف المبدئى بها عند الاقتناء بالتكلفة والتى تمثل القيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء. ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة بقائمة الدخل.

تثبت الأرباح (الخسائر) الناتجة عن بيع الاوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ويتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للاستثمارات المباعة.

هـ -<u>استثمارات مالية متاحة للبيع</u>

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالتكلفة والتى تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار والضرائب التى تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل ملكية الاستثمار. ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية المجمعة بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل المجمع. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع فى تاريخ القوائم المالية المجمعة تستبعد الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فورا بقائمة الدخل المجمع حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم إستبعادها من الدفاتر.

وتستخدم التكلفة فى قياس الاستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع فى حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الإعتماد عليها.

و- <u>الشهرة</u>

تتمثل الشهرة الناتجة عن اقتناء منشاة تابعة فى الزيادة فى تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة فى صافى القيمة العادلة لصافى أصول المنشاة المقتناة فى تاريخ الاقتناء. ويتم الاعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة مخصوماً منها أى خسائر اضمحلال.

ولهدف اجراء اختبارات الاضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة القادرة على خلق تدفقات نقدية والتى من المتوقع ان تستفيد من ذلك التجميع. ويتم اخضاع تلك الوحدات لاختبار الاضمحلال سنوياً أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات اضمحلال للوحدة.

واذا كانت القيمة الاستردادية لتلك الوحدات اقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الاضمحلال اولًا لتخفيض القيمة الدفترية لاى شهرة موزعة على الوحدة سلفا ثم فى تخفيض باقى الاصول الاخرى للوحدة على اساس نسبى طبقاً للقيمة الدفترية لكل اصل فى الوحدة، مع الاخذ فى الاعتبار بان خسائر الاضمحلال فى الشهرة لايتم عكسها فى الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد المنشاة التابعة أو الشركة الخاضعة لسيطرة مشتركة تؤخذ الشهرة فى الاعتبار عندما يتم تحديد أرباح أو خسائر ذلك الاستبعاد.

وقد تم الإفصاح عن سياسة الشركة المتعلقة بالشهرة عند اقتناء شركة شقيقة / مشروعات مشتركة ضمن "استثمارات فى شركات شقيقة عمليات" أعلاه.

ز- إستثمارات عقارية

هى تلك الإستثمارات فى عقارات بغرض الحصول على إيجارات أو الإستفادة من الزيادة فى قيمتها السوقية.

تظهر كافة بنود الإستثمارات العقارية بالميزانية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تكلفة الإستثمار كافة النفقات المرتبطة مباشرة بالاقتناء.

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن إستبعاد الإستثمارات العقارية على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الإستثمارات ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ويتم إهلاك تكلفة الإستثمارت العقارية، بخلاف الاراضي، بطريقة القسط الثابت على مدار العمر المتوقع لها ووفقاً للمعدلات السنوية التالية :-

البيان	تقديرات العمر الإنتاجى بالسنوات	معدل الإهلاك
المبانى	٥٠	%٢

ح- الأصول غير الملموسة

يتم معالجة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية والتى ليس لها وجود مادى ولكن يمكن تحديدها والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول غير ملموسة. تتضمن الأصول غير الملموسة (بخلاف الشهرة) حقوق العلامة التجارية الخاصة بشركة Beard "شركة تابعة". ويتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتى تتمثل فى السعر النقدي فى تاريخ الإعتراف الأولى بها، فى حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترة الائتمان العادية فأنه يتم الإعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفائدة. الأصول غير الملموسة ليس لها عمر إفتراضى محدد ويتم دراسة الإنخفاض فى قيمتها بشكل سنوى.

ط- النقدية وما فى حكمها

تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

ي- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

ك- ترجمة العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية التى تحكم معاملات الشركة (عملة القيد بالدفاتر).

ولهدف اعداد القوائم المالية المجمعة يتم عرض نتائج الاعمال بالقوائم المالية المجمعة لكل شركة بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة العرض الاساسية للشركة الأم وللقوائم المالية المجمعة.

وعند اعداد القوائم المالية لكل شركة يتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة القيد الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ.

أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها فى نهاية كل فترة مالية إلى عملة القيد وفقا لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم إدراجها ضمن التغيرات فى قيمتها العادلة.

وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة تتم ترجمة الأصول والإلتزامات بالقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية والمحلية والمعروضة بعملات تختلف عن الجنيه المصرى وهو عملة عرض القوائم المالية المجمعة وذلك على أساس أسعار الصرف السائدة فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة فى حين تتم ترجمة حقوق المساهمين وفقاً لأسعار الصرف التاريخية فى تاريخ الإقتناء أو التأسيس وفى تاريخ تحققها. هذا ويتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بناءاً على متوسط سعر الصرف السائد خلال السنة المالية المعد عنها تلك القوائم.

ويتم تبويب فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة بقائمة المركز المالى المجمع كإحتياطى فروق ترجمة ضمن حقوق الملكية.

ل- القياس والاعتراف بالإيراد

يتم قياس الايراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو ضرائب مبيعات. وبصفة عامة يتم الإعتراف بالإيراد الخاص بالمعاملة عندما يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الإقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة ويمكن قياس الإيراد بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة.

(أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.

(ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.

(ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ المركز المالى.

و(د)أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

تتمثل إيرادات الشركة فيما يلى.

- يتم اثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات عند صدور حق المساهمين فى صرف هذه التوزيعات بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة.

- تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الإستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الإستحقاق.

م- المخزون

يتم اثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. ويتم تحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتسعير المنصرف من المخازن. وتقدر صافى القيمة البيعية على أساس سعر البيع فى سياق الاطار المعتاد للنشاط مخصوماً منه التكاليف التقديرية اللازمة للاتمام وكذلك اية تكلفة أخرى تلزم لاستكمال عملية البيع.

ن- المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على المجموعة التزام حالى (قانونى او حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من المجموعة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

س- الضرائب

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات والخلافات الضريبية المحتملة من وجهة نظر الإدارة فى ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة فى هذا الشان.

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم تحميل قائمة الدخل المجمعة للمجموعة بصفة دورية بعبء تقديرى للضريبة عن كل فترة مالية والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية كل سنة مالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترات التى سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو إستخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل بإستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة المرتبطة بها هى الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الإعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً) إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية فى المستقبل.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها إلى الحد الذى يتوقع عنده توافر أرباح ضريبية سوف تسمح بإستخدام جزء من أو كل قيمة الأصل الضريبى المؤجل. هذا وتستخدم طريقة المركز المالى لإحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات طويلة الأجل.

ع- توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمى الشركة الأم وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة فى تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية فى السنة التى يتم إعتماد تلك التوزيعات خلالها من ملاك كل شركة من شركات المجموعة.

ف- نصيب السهم فى الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة (بعد خصم نصيب العاملين ومجلس الإدارة من الأرباح) المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

ص- الاضمحلال فى قيمة الاصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة فى تاريخ كل مركز مالى بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها. فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال (إن وجدت). فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

وفى حالة إستخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التى يمكن للمجموعة تحديدها بإستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للاصول غير الملموسة التى ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فانه يتم إجراء إختبار سنوى للإضمحلال فى قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للإضمحلال.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمه للبيع" أو "القيمة الإستخدامية" أيهما أكبر. ولأغراض إحتساب القيمة الإستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه.

وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فورا بقائمة الدخل.

الأصول المالية

تقوم المجموعة فى نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الحاد فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلا موضوعيا على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

تُقدر خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فيما عدا العملاء حيث يتم الإعتراف بحساب مستقل للإضمحلال فى قيمتها. وعندما يتم إعتبار رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم تخفيض قيمتة الدفترية مقابل الإضمحلال المكون فى قيمتة. إذا كان قد سبق تخفيض خسائر الإضمحلال فى القيمة الدفترية لأصل مالى ثم إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل.

وبإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع، إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى إضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الإعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ق- الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقا لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الاصول المالية فى إطار زمنى محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولى بتلك الاصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية التى يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالى كما يلي: إستثمارات فى وثائق صناديق إستثمار نقدية، والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وتسهيلات إئتمانية لأطراف ذات علاقة والعملاء وأوراق القبض وبعض البنود ضمن الأرصدة المدينة الأخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها فى تاريخ الاعتراف الأولى.

المشتقات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية (بالإضافة إلى المشتقات المالية التى يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم ادراج التغيرات التى تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل.

قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد فى بعض الاتفاقات الأخرى التى قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفى بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التى تتميز بها المشتقة المالية المستقلة.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتى تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة اقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافى التغير فى قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وادوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبويب أداة الدين كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كإلتزامات أو كحقوق ملكية طبقا لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أى تعاقد يعطى الحق فى كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التى تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوما منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

طبقاً لإتفاقية المساهمين يتمتع مساهمى الشركة بحق إسترداد عدد محدد من الأسهم سنوياً خلال فترة خمس سنوات مقابل نقدية مساوية للأنصبه النسبية لكل مساهم فى القيمة العادلة لصافى أصول الشركة فى تاريخ ممارسة الحق.وتعتبر الأداة المالية المحملة بحق خيار البيع هى تلك الأداة التى تتضمن إلتزاماً تعاقدياً يوجب على الشركة إعادة شراء أو إسترداد تلك الأداة مقابل نقدية أو أى أصل مالى آخر ويتم تبويبها كأداة حقوق ملكية عندما تتوافر فيها الشروط التالية مجتمعة:

- أن تعطى الأداة الحق لحاملها فى حصة تتناسب مع مساهمته من صافى أصول الشركة فى حالة تصفية الشركة.
- أن تكون الأداة فى مستوى أدنى فيما يتعلق بالحقوق المترتبة على صافى أصول الشركة عند التصفية والأولوية فى السداد من أية أدوات مالية أخرى.
- أن تكون كل الأدوات المالية، التى تقع فى ذلك المستوى الأدنى المذكور أعلاه، لها خصائص مماثلة.
- ألا تتضمن تلك الأداة أية خصائص أخرى قد تتطلب تبويبها كإلتزام، بخلاف تضمنها إلتزاماً تعاقدياً يوجب على الشركة إعادة شراء أو إسترداد تلك الأداة مقابل نقدية أو أى أصل مالى آخر.
- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من تلك الأداة تترتب بشكل جوهرى على الأرباح أو الخسائر والتغير فى صافى الأصول المعترف بها أو القيمة العادلة لصافى أصول الشركة المعترف بها وغير المعترف بها على مدار عمر الأداة.

وحيث أن أسهم الشركة القابلة للإسترداد بموجب إتفاقية المساهمين تتوافر فيها تلك الشروط مجتمعة فقد تم تبويبها كأدوات حقوق ملكية. ويتم قياسها بقيمة المقابل المستلم مخصوماً منه تكاليف الإصدار. وإذا ما قرر المساهمون ممارسة تلك الحقوق الواردة بإتفاقية المساهمين والمتعلقة بحق خيار البيع للأسهم سيتم تبويب تلك الحقوق كإلتزام مالى فى تاريخ الممارسة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتبويب كافة التزاماتها المالية كأرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التى تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على اساس العائد الفعلى.

إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

٦- أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد أول العام	٢ ٣٦٠ ١١٥	٢ ١٧٧ ٤٧٢
فروق ترجمة القوائم المالية للأنشطة بالعملات الأجنبية	٢ ٩٥٨ ٧٧٩	١٨٢ ٦٤٣
رصيد آخر العام	٥ ٣١٨ ٨٩٤	٢ ٣٦٠ ١١٥

تتمثل الأصول غير الملموسة فى مقابل شراء حق إستغلال العلامة التجارية بالإضافة إلى رسوم التسجيل الخاصة بها والتى تمتلكها شركة Beard (شركة تابعة).

٧- استثمارات فى شركات شقيقة (بالصافى)

اسم الشركة	عدد الأسهم	إجمالى الحصة المملوكة للمجموعة بالشركات المستثمر بها	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار	٧٢٧ ٥٢٦	%٢٢,٧٩	٢٩٥ ١٤٠	٣ ٦١٢ ٨٢٦
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	٣٧ ٣٠٩ ٢٥٥	٪٧,٤٦	٢٤٦ ٥٨٢ ٥٦٨	١٩٩ ٦٧٢ ٠١٩
شركة ميتالار		%٥١,٩٢	٦٣ ٠٨٠ ٦٦٠	٣٤ ٥٣٣ ٩٧٢
يخصم: الإضمحلال فى قيمة الإستثمارات (شركة ميتالار) _(إيضاح ١٩)			(٥١ ٨٢٧ ٤١٠)	(٢٢ ٩٩٧ ٠٠٥)
			٢٥٨ ١٣٠ ٩٥٨	٢١٤ ٨٢١ ٨١٢

شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار

خلال العام تم الإعتراف بحصة الشركة فى أرباح الشركة الشقيقة بقائمة الدخل المجمع بمبلغ ٧٧ ٦٦٥ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٢٣٤ ٨٦٩ جنيه مصرى) – إيضاح (٢٥).

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ ٦ اكتوبر ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة العادية لشركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار الموافقة على قيام الشركة بشراء أسهم خزينة بعدد ١ ٤٨٩ ٥٨٣ سهم بقيمة أسمية ١٠ جنيه لكل سهم من السادة المساهمين بغرض تخفيض رأس مال الشركة. و بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٦ قامت الشركة بتخفيض الإستثمار فى شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار بحصتها فى أسهم الخزينة التى تم شرائها من السادة المساهمين.

وبتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على تخفيض رأس المال المصدر بإعدام رصيد أسهم الخزينة والبالغ عددها ١ ٤٨٩ ٥٨٣ سهم .

شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير

تم تبويب الإستثمارات فى شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير على أنها إستثمارات فى شركات شقيقة حيث تتمتع الشركة بنفوذ مؤثر على شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وذلك عن طريق شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بي–في–اي (طرف ذو علاقة) حيث تمتلك الأخيرة نسبة ٢٤,١٥% من أسهم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وبالتالى تبلغ نسبة مساهمة الشركتين ٣١,٥٩% ويمثل عن الشركتين عدد ٣ أعضاء من ٩ أعضاء من مجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وتم ذلك بعد الأخذ فى الإعتبار أن كلاً من شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بى–فى–اى وشركة بي بي إي القابضة للإستثمارات المالية يتم إدارتهم بموجب عقد إدارة موقع (منفرد) بين كلاً من الشركتين وشركة بى بى بارتنرز للأستثمار المباشر.

بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة العادية لشركة مدينة نصر الموافقة على زيادة رأس المال المصدر للشركة من الأرباح المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و بالتالي زادت عدد الأسهم المملوكة للشركة من ٢٧ ٩٠٦ ٧٢١ سهم ليصبح عدد الأسهم المملوكة في شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ٣٧ ٣٠٩ ٢٥٥ سهم وقد تم الحصول على أسهم الزيادة بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٦ .

وخلال العام تم الإعتراف بحصة الشركة فى أرباح الشركة الشقيقة بقائمة الدخل المجمع بمبلغ ٥١ ٩٤٤ ١٩٢ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١٤ ٨٥٥ ٦٧٣ جنيه مصرى) – إيضاح (٢٥).

شركة ميتالار

خلال العام تم الإعتراف بحصة الشركة فى أرباح الشركة الشقيقة بقائمة الدخل المجمع بمبلغ ٢ ٢١٠ ٧٦٥ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧٣٩ ٠٩٨جنيه مصرى) – إيضاح (٢٥). بالإضافة إلى الربح الناتج عن فروق إعادة الترجمة بملبغ ٤٣ ٢٩٣ ٨٣١ جنيه مصرى تم الإعتراف بها ضمن إحتياطى فروق الترجمة بقائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة كما بلغت حصة المجموعه فى خسائر فروق تقيم شركة ميتالار مبلغ ١٩ ٧٨٦ ٨٢٨ جنيه مصرى.

٨- إستثمارات مالية متاحة للبيع

اسم الشركة	عدد الحصص	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
			جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة توتال إيجيبت ذ.م.م "توتال"	٤١٢ ٨٠٩	%٧,٩٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧
			١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧

طبقاً لإتفاقية المساهمين الموقعة في عام ٢٠١٣ مع شركة توتال او ام (Total O M) "الشركة القابضة لشركة توتال إيجيبت" تم الاستثمار في شركة توتال ايجيبت بمبلغ ١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧ جنيه مصرى وتم تبويب ذلك الاستثمار ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وبلغت نسبة المساهمة في رأس مال الشركة ١٣,٠١% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. هذا وقد قامت الشركة المستثمر فيها بالدعوة للاكتتاب في زيادة رأس المال ولم تقم الشركة بالمساهمة في تلك الزيادة. الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة من ١٣,٠١% إلى ٧,٩٧% وقد تم التأشير في السجل التجارى لشركة توتال إيجيبت بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤.

تضمنت اتفاقية المساهمين الموقعة فى عام ٢٠١٣ بين الشركة وشركة توتال او ام (Total O M) "الشركة القابضة لشركة توتال إيجيبت" منح الشركة خيار بيع كل او جزء من الأسهم التى تملكها إلى شركة توتال او ام (Total O M)، حيث يحق للشركة ممارسة خيار البيع ابتداء من السنة السادسة للتوقيع على إتفاقية المساهمة وحتى السنة الثالثة عشر. وبالمقابل حصلت شركة توتال او ام (Total O M) على خيار شراء كل الأسهم المملوكة للشركة إبتداءً من السنة السادسة وحتى الثالثة عشر من تاريخ التوقيع على الإتفاقية.

٩- إستثمارات في مشروعات مشتركة

اسم الشركة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
			جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات ش.م.م "إينرجيا"	٥ ٥٣٢ ١٢٤	% ٦٨,٠٤	١٤٦ ٨٢٥ ٨٦٤	٩١ ٥٠٢ ١٣٧
شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية	٧ ٤٢٥	% ٤٩,٥	٥ ٧٢٧ ١٥٠	١ ٨٥٦ ٢٥٠
يخصم : الإضمحلال فى إستثمارات فى مشروعات مشتركة			(٥ ٧٢٧ ١٥٠)	--
			١٤٦ ٨٢٥ ٨٦٤	٩٣ ٣٥٨ ٣٨٧

شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات ش.م.م "إينرجيا"

طبقاً لإتفاقية المساهمين تم إنشاء شركة إينرجيا بنهاية عام ٢٠٠٦ فيما بين الشركة وأطراف الإدارة لشركة الجيزة للأنظمة ش.م.م "الجيزة للأنظمة" بغرض الإستحواذ على حصة حاكمة فى شركة الجيزة للأنظمة. وتمتلك شركة إينرجيا حالياً حصة تبلغ ٦٩% من رأس مال شركة الجيزة للأنظمة.

خلال عام ٢٠١٣ قامت الشركة بمنح مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات حق شراء عدد ٤٦٢ ٠٥١ سهم (تمثل ٥,٦٨% من اسهم الشركة المستثمر فيها) وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ حتى يوليو ٢٠١٦ وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٥ تم تعديل إتفاقية المنح عن طريق إلغاء الإتفاقية المبرمة فى ٢٠١٣ وإبرام إتفاقية جديدة مع كل من مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات وعدد من موظفى شركة الجيزة للأنظمة تمنح من خلالها الحق فى شراء نفس عدد الأسهم البالغ ٤٦٢ ٠٥١ سهم وبنفس الشروط وتنتهى فى مارس ٢٠١٦.

هذا وقد قام أحد مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات بممارسة حق الشراء لعدد ٧٣٠ ١١ سهم والتى تمثل نسبة ٠,١٤% من أسهم الشركة بقيمة إجمالية قدرها ٣٧٥ ١٤٨ جنيه مصرى وقد تم تنفيذ عملية الشراء بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٦ وحتى نهاية تلك الإتفاقية لم يقم أى من المساهمين الباقيين بممارسة حق الشراء.

على الرغم من إمتلاك الشركة ٦٨.٠٤% من رأس المال وحقوق التصويت فى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات إلا أنه طبقاً للبنود التعاقدية الواردة بإتفاقية المساهمين الخاصة بشركة إينرجيا المشار إليها أعلاه مع أطراف إدارة شركة الجيزة للأنظمة فإن كلاً من طرفى التعاقد يتمتعان بسيطرة مشتركة على شركة الجيزة للأنظمة.

خلال العام تم الإعتراف بحصة الشركة فى أرباح شركة إينرجيا بقائمة الدخل المجمع بمبلغ ١٣٣ ٨١٥ ٢٧ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: أرباح بمبلغ ٩٥٩ ٢١٧ ١١ جنيه مصرى) – إيضاح (٢٥) كما بلغ الأثر الناتج عن نصيب الشركة فى إحتياطى فروق ترجمة القوائم المالية مبلغ ٤٨٢ ٣٣٩ ٣١ جنيه مصرى وكذلك تخفيضه بأحتياطى تجميع الأعمال بمبلغ ٨٦٥ ٢١٥ ٤ جنيه مصرى.

شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية

بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٥ قامت الشركة بتأسيس شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" بغرض تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات إنتاج كهرباء من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية). يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ١٥٠ مليون جنيه مصرى، ويبلغ رأس المال المصدر ١٥ مليون جنيه مصرى. تبلغ حصة الشركة ٤٩,٥% من رأس المال وتم سداد مبلغ ٢٥٠ ٨٥٦ ١ جنيه مصرى والتى تمثل ٢٥% من حصة الشركة فى رأس المال المصدر هذا وقد تم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٥.وقد تم تبويب هذا الإستثمار ضمن بند إستثمارات فى مشروعات مشتركة نظراً لوجود إتفاق مبدئى بين كلاً من الشركة والمساهمين الآخرين يتضمن تنظيم الحوكمة وإدارة الشركة من خلال آليات إتخاذ قرار تتطلب الموافقة المشتركة لكل أطراف التعاقد المشار إليها أعلاه.

– خلال عام ٢٠١٦ قامت الشركة بتسجيل خسارة إضمحلال بإجمالى قيمة إستثمارتها فى شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" حيث انها لم تتمكن من الحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ إتفاقيات الطاقة مما يؤدى الى عدم القدرة على ممارسة أنشطاتها الأساسية.

– وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ قامت الشركة ببيع عدد ٦٧٥ ٣ سهم يمثل ٢٥% من رأس مال شركة بلتون شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" بمبلغ ٤٣٩ ٣١٩ دولار بموجب إخطارات نقل الملكية .علماً بأن عملية البيع كانت مشروطة بحصول الشركة المستثمر فيها على الموافقات اللازمة لإتفاقية الطاقة المزمع عقدها بغرض ممارسة نشاطها وذلك قبل نهاية العام المالى. وخلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٦ لم تتمكن الشركة من الحصول على الموافقات اللازمة هذا وقد قام الطرف المشترى بممارسة حقة بمطالبة الشركة بإعادة شراء الاسهم المباعه بنفس القيمة البيعية المشار إليها. هذا وقد قامت الشركة بإعادة إثبات قيمة الأسهم فى الأستثمار مع إثبات الإلتزام الناشئ عن عملية إعادة البيع البالغ ٩٧٥ ٧٩٩ ٥ جنيه مصرى المعادل ٤٣٩ ٣٢٩ دولار ضمن بند إلتزامات مالية أخرى.

١٠- إستثمارات عقارية (بالصافى)

	مبنى إدارى بالمهندسين جنيه مصرى		مبنى إدارى بالمعادى جنيه مصرى		الإجمالى جنيه مصرى
التكلفة	أرض	مبنى	أرض	مبنى	
فى ١ يناير ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٤١٠ ٦٣٩	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٥٠٤ ٩٥٩	١١٤ ٤٢٣ ٤٢٣
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٤١٠ ٦٣٩	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٥٠٤ ٩٥٩	١١٤ ٤٢٣ ٤٢٣
مجمع الإهلاك					
فى ١ يناير ٢٠١٦	--	١٢٨ ٢١٣	--	١٩٠ ٠٩٩	٣١٨ ٣١٢
إهلاك العام	--	١٢٨ ٢١٣	--	١٩٠ ٠٩٩	٣١٨ ٣١٢
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	--	٢٥٦ ٤٢٦	--	٣٨٠ ١٩٨	٦٣٦ ٦٢٤
صافى الاستثمارات العقارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ١٥٤ ٢١٣	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ١٢٤ ٧٦١	١١٣ ٧٨٦ ٧٩٩
صافى الاستثمارات العقارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٢٨٢ ٤٢٦	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٣١٤ ٨٦٠	١١٤ ١٠٥ ١١١

تتمثل الإستثمارات العقارية للشركة فى عقارين الأول مبنى إدارى كائن بمنطقة المعادى، والثانى مبنى إدارى كائن بمنطقة المهندسين. وجارى حالياً إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيل تلك العقارات بإسم الشركة لدى مصلحة الشهر العقارى.

قامت الشركة بتأجير مبنى المهندسين إلى إحدى الشركات المملوكة لشركة شمس الصناعة إيجاراً تشغيليا من أول يناير ٢٠١٥ ولمدة ٥ سنوات، وذلك مقابل إيجاراً شهريا ٠٠٠ ٧٥ جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وتزاد القيمة الإيجارية اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٧ لتصبح مبلغاً وقدره ٠٠٠ ٦٠ دولار أمريكى على ان تزداد بعد ذلك بواقع ٥% سنوياً حتى نهاية مدة الإيجار.

وبموجب عقد الإيجار منحت الشركة المستأجرة حق شراء عقار المهندسين إجمالياً أو ١٣٠ متر مربع من الدور الأرضي. وينتهى حق الشراء فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧. ويتم إحتساب سعر الممارسة على كل المبالغ المدفوعة بواسطة الشركة للإستحواذ على المبنى بالإضافة إلى النفقات اللاحقة بمعدل يتزايد بنسبة ١٢% سنوياً. وبالمقابل تتمتع الشركة بحق إلغاء عقد الإيجار بعد مرور عام من تاريخ توقيعة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية قد بلغت ٠٤٥ ٢٩٢ ١١٤ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وفقاً تقرير الخبير المثمن في ديسمبر ٢٠١٦ .

١١-أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بي-في-اي	--	--	--	٦٠٠
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات	--	--	--	٢٠ ٢٠٤
شركة ميتالار	شركة شقيقة	حساب جارى	١١ ١١٨ ٤٣٦	٣ ٩١٨ ٧١٢
شركة بلتون كابيتال ريد سي فنشر للطاقة الشمسية	مشروع مشترك	حساب جارى	١ ٠٨٠ ٥٣٢	٤٠٥ ٤٠٣
			١٢ ١٩٨ ٩٦٨	٤ ٣٤٤ ٩١٩

١٢- مخزون (بالصافى)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
بضاعة بغرض البيع	٣ ٣٠٥ ٢٨١	١ ٤٦٦ ٦٢٨
يخصم: الانخفاض فى قيمة المخزون لصافى القيمة الإستردادية	(٣ ٣٠٥ ٢٨١)	(١ ٤٦٦ ٦٢٨)
	--	--

١٣- عملاء وأوراق قبض (بالصافى)

أ. عملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عملاء	١ ٦٧٢ ٩٥٥	٧٤٢ ٧٢٨
يخصم: الانخفاض فى قيمة العملاء	(١ ٦٧٢ ٩٥٥)	(٧٤٢ ٧٢٨)
	--	--

ب. أوراق قبض

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مجموعة بى اى جى للإستثمار بى-فى-اى *	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
شركة شمس الصناعة**	٨ ٢٧٣ ٩٣٥	١٢ ٨٩٥ ٦٤٢
أخرى	--	--
يخصم: ديون مشكوك فى تحصيلها	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)
	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٦٥ ٢٤٤ ٩٣٩
الجزء المتداول	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
الجزء غير المتداول	--	٥ ٨٤٤ ٩٣٩

* فى ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ قامت المجموعة ببيع ١٢,٥% من إستثمارها فى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير (شركة شقيقة) - إيضاح (١٤) مقابل الحصول على سند إذنى من شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بي-في-اي (طرف ذو علاقة) بمبلغ ٥٩,٤ مليون جنيه مصرى يستحق السداد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقد تم تجديد ذلك السند الاذنى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ثم تم تجديده حتى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .

** يتمثل رصيد أوراق القبض الخاصة بشركة شمس المستلمة فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ فى القيمة الحالية لما حصلت عليه المجموعة لتسوية الأرصدة المستحقة على شركة شمس الصناعة فى إطار بيع مساهمة المجموعة لإستثمارها فى شركة شمس وتسوية الأرصدة المدينة المستحقة عليها وتستحق السداد شهرياً خلال الفترة من أبريل ٢٠١٥ حتى نوفمبر ٢٠١٦ موزعة على ٤٠ قسط نصف شهرى متضمن أصل المديونية والفائدة وتبلغ قيمة القسط الواحد مبلغ ٤٠١ ٨٨٨ جنيه مصرى. هذا وقد بلغت القيمة المستقبلية لتلك الأوراق، فى تاريخ الحصول عليها، متضمنة الفوائد مبلغ ١٦ ٠٧٥ ٥٣٤ جنيه مصرى والتى تم خصمها بإستخدام معدل فائدة ١٢%. خلال السنة المالية السابقة لم تقم شركة شمس بسداد بعض الشيكات المستحقة في المواعيد المتفق عليها، وقد قامت إدارة الشركة بالتفاوض مع شركة شمس لتسوية أرصدة الشيكات المرتدة، وفى شهر أكتوبر ٢٠١٥ قامت الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية و المضى قدماً باللجوء للقضاء للحصول على حقوقها القانونية بالكامل، وفى ضوء ذلك قامت إدارة الشركة بدراسة مؤشرات الإضمحلال لرصيد أوراق القبض المستحقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وقد نتج عن ذلك قيام إدارة الشركة باثبات إنخفاض بمبلغ ٧ ٠٥٠ ٧٠٣ جنيه مصرى خلال عام٢٠١٥ ولم يتم تكوين مخصصات خلال العام.

١٤- أرصدة مدينة أخرى (بالصافى)

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تأمينات لدى الغير	٤٦ ٧٩٥	٤٦ ٧٩٥
فوائد مستحقة	٣ ٩٥٧ ٨٨٨	٤٦٩ ٧٥٥
إيجارات مستحقة	١ ٣٨٥ ٤٤٣	٤٥٤ ٥٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٢ ٩٥٧	٥٤٥ ٨٢١
ضرائب دخل مدينة	٤٧ ٨٥٢	٤٧ ٨٥٢
ضرائب خصم من المنبع	٩ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
حازم أحمد حازم محارم*	٦٥٩ ٧٧٠	٦٥٩ ٧٧٠
محمد شهاب الدين النواوى*	٦٥٢ ٦١٠	٦٥٢ ٦١٠
محمد صديق حسين الوكيل	--	٨٦ ٦٦٠
محمد شلباية	--	٣١ ٦٥٠
أحمد كمال	--	٤٤ ٣١٠
دفعات مقدمة لموردين	١٠٧ ٢٥١	٨٥ ٧٥٣
	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٧٦

* تتمثل هذه الأرصدة فى المبالغ التى قامت الشركة بسدادها لتمويل كامل مساهمة المذكورين فى زيادة رأس مال شركة إينرجيا لنظم المعلومات (مشروعات مشتركة) على أن يقوم المذكورين بسداد تلك المبالغ للشركة فى موعد غايته ثلاثة سنوات من تاريخ صدور قرار الزيادة فى ١٤ يوليو ٢٠١٣. هذا وقد تم إبرام عقود رهن لأسهم الزيادة الخاصة بالمذكورين بشركة إنيرجيا لصالح الشركة كضمان لسداد الأرصدة المستحقة عليهم. وبتاريخ ١ يوليو ٢٠١٦ تم تجديد الرهن لأسهم الزيادة لفترة جديدة تنتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وقد تم تحصيل ذلك المبلغ بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٧.

١٥- النقدية بالبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حسابات جارية – بالعملة المحلية	١ ٦٠٨ ٧٩٦	٥٠٤ ٤١٣
حسابات جارية – بالعملات الأجنبية	٣٦٤ ٨٠٢	٢ ٤٠١ ٩٤١
ودائع لدى البنوك – بالعملة المحلية	١٦ ٩٩٠ ٨٠٩	--
ودائع لدى البنوك – بالعملات الأجنبية	١٨٣ ٩٦٤ ٩٠٧	٨١ ٢١٥ ٣٨١
	٢٠٢ ٩٢٩ ٣١٤	٨٤ ١٢١ ٧٣٥

ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعه تتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى:-

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية لدى البنوك	٢٠٢ ٩٢٩ ٣١٤	٨٤ ١٢١ ٧٣٥
(يخصم) ودائع لأجل – أكثر من ثلاثة أشهر	(٩٢ ٥٣٢ ٨٨٧)	(٣٢ ٣٩٤ ٧٢٢)
	١١٠ ٣٩٦ ٤٢٧	٥١ ٧٢٧ ٠١٣

١٦- أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
			جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة بى بى إى بارتنرز للإستثمار المباشر	شركة الإدارة	أتعاب الإدارة	٢ ٩١٢ ٩٦٥	٢ ٩٠١ ٩٧٢
			٢ ٩١٢ ٩٦٥	٢ ٩٠١ ٩٧٢

١٧- موردون وأرصدة دائنة أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
موردون	٥ ٢٠٣ ١٨١	١ ٥١١ ١١٧
مصروفات مستحقة	٢ ٠٩٣ ٨٠٧	٥٨٣ ٥٣٠
الضرائب المخصومة من المنبع	١٨٠ ٨٤١	١٦٨ ٠٨٠
حسابات دائنة أخرى	٣٧ ٠٩٧	٤٦٨ ١٢٨
	٧ ٤٥١ ٩٢٦	٢ ٧٣٠ ٨٥٥

١٨- مخصصات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	مكون خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مخصص مطالبات	٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٧ ٨٩٧ ٨٩٦
	٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٧ ٨٩٧ ٨٩٦

١٩- حركة الاضمحلال في الأصول المالية وغير المالية

	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	فروق ترجمة القوائم المالية للشركة تابعه*	خسارة الإضمحلال خلال العام	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الإضمحلال في استثمارات في شركات شقيقة	٢٢ ٩٩٧ ٠٠٥	٢٨ ٨٣٠ ٤٠٥	--	٥١ ٨٢٧ ٤١٠
الاضمحلال فى استثمارات فى مشروعات مشتركة	--	--	٥ ٧٢٧ ١٥٠	٥ ٧٢٧ ١٥٠
الإضمحلال فى قيمة الاستثمار فى شركات تابعة	٢٧ ٤١٢ ١٠٢	--	--	٢٧ ٤١٢ ١٠٢
الاضمحلال فى أوراق قبض	٧ ٠٥٠ ٧٠٣	--	--	٧ ٠٥٠ ٧٠٣
الاضمحلال فى المخزون	٣ ٣٠٥ ٢٨١	--	--	٣ ٣٠٥ ٢٨١
الاضمحلال فى العملاء	١ ٦٧٢ ٩٥٥	--	--	١ ٦٧٢ ٩٥٥
إجمالى حركة خلال العام		٢٨ ٨٣٠ ٤٠٥	٥ ٧٢٧ ١٥٠	

* تتمثل فروق ترجمة القوائم المالية للشركة التابعه في إعادة ترجمة أرصدة الأنشطة بالعملات الأجنبية في الشركات التابعه بسعر الإقفال لأرصدة المراكز المالية لتلك الشركات.

٢٠- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢,٤ مليار جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤ جنيه يتمثل فى ٤٣١ ٤٤٦ ٥٨ سهم بقيمة إسميه ١٠ جنيه مصرى لكل سهم. طبقاً لإتفاقية المساهمين يتمتع مساهمى الشركة بحق بيع عدد محدد من الأسهم سنوياً إلى الشركة ولمدة محددة – إيضاح (٢٧-أ).

وبتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٧ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقةعلى زيادة رأسمال الشركة المصدر وذلك بحد أقصى مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه .

٢١- الإحتياطى القانونى

طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسى للشركة فإن ٥% من صافى الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ رصيد الاحتياطى ٥٠% من رأس المال المصدر. و تتوقف الشركة بعدها عن تكوين احتياطى إلا إذا نقص الاحتياطى عن ٥٠% من رأس المال المصدر فيتعين على الشركة العودة الى اقتطاع الاحتياطى القانونى ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

٢٢- إلتزامات ضريبية مؤجلة

تتمثل الضريبة المؤجلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ فيما يلى:

	فروق مؤقتة بالجنيه المصرى	الأصل (الالتزام) الضريبى المؤجل بالجنيه المصرى
التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن إهلاك الإستثمارات العقارية		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(٤٧٧ ٤٦٧)	(١٠٧ ٤٣٠)
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(٤٧٧ ٤٦٧)	(١٠٧ ٤٣٠)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(٩٥٤ ٩٣٤)	(٢١٤ ٨٦٠)
التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن فروق عملات أجنبية غير محققة		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(٨ ٥٩٦ ٥٠٧)	(١ ٩٣٤ ٢١٤)
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(١٠١ ٠١٢ ٩٤٧)	(٢٢ ٧٢٧ ٩١٣)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(١٠٩ ٦٠٩ ٤٥٤)	(٢٤ ٦٦٢ ١٢٧)
الإصول ضريبية مؤجلة الخسائر الضريبية المرحلة		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٢ ٦٨٦ ٤١٣	٢ ٨٥٤ ٤٤٣
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(١ ٥٣٢ ٢٥٨)	(٣٤٤ ٧٦٤)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١١ ١٥٤ ١٥٥	٢ ٥٠٩ ٦٧٩
صافى الضريبة المؤجلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(٩٩ ٤١٠ ٢٣٣)	(٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨)
إجمالى الحركة المحملة على قائمة الدخل فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦		(٢٣ ١٨٠ ١٠٧)

هذا ولم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة نظرا لعدم وجود التأكد الكافى لتحققها فى المستقبل وذلك كما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الإضمحلال فى استثمارات فى مشروعات مشتركة	٥ ٧٢٧ ١٥٠	--
مخصصات	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
	١٣ ٤٢٥ ٠٤٦	٢٠٠ ٠٠٠

٢٣- **نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح العام**

الأساسى: يحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافى الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الربح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بإفتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبى لذلك. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسى فى الأرباح.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
صافى أرباح العام	١٥٢ ٦٣٦ ٢٥٧	١٦ ٧٦٩ ٢٣٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٥٨ ٤٤٦ ٤٣١	٥٨ ٤٤٦ ٤٣١
نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح العام	**٢,٦١**	**٠,٢٩**

٢٤- **أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

اسم الشركة	نوع العلاقة	طبيعة التعامل/ الرصيد	حجم التعامل خلال العام (مصروف) إيراد	الرصيد مدين (دائن) ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
شركة بى بى بارتنرز للإستثمار المباشر	شركة الإدارة	أتعاب إدارة	(١١ ٦٥١ ٣٤٩)	(٢ ٩١٢ ٩٦٥)
شركة ميتالار	شركة شقيقة	حساب جارى	--	١١ ١١٨ ٤٣٦
شركة بلتون كابيتال ريد سي فنشر للطاقة الشمسية	مشروعات مشتركة	حساب جارى	--	١ ٠٨٠ ٥٣٢

٢٥- **نصيب المجموعة فى أرباح إستثمارات فى شركات شقيقة و مشروعات مشتركة**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	٥١ ٩٤٤ ١٩٢	١٤ ٨٥٥ ٦٧٣
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات	٢٧ ٨١٥ ١٣٣	١١ ٢١٧ ٩٥٩
شركة ميتالار	٢ ٢١٠ ٧٦٥	٧٣٩ ٠٩٨
شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار	٧٧ ٦٦٥	٢٣٤ ٨٦٩
	٨٢ ٠٤٧ ٧٥٥	٢٧ ٠٤٧ ٥٩٩

٢٦- **إيرادات تمويلية**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عوائد وثائق صناديق إستثمار نقدية	١٦٤ ٤٦٤	٨٨٠ ١٣٧
فوائد دائنة على الودائع	٣ ٦٠٥ ٤١٢	٢ ٠٦١ ٩٧٢
	٣ ٧٦٩ ٨٧٦	٢ ٩٤٢ ١٠٩

٢٧- إتفاقيات المساهمين والإدارة

أ. إتفاقية المساهمين

خلال عام ٢٠٠٦، قامت الشركة بالدخول فى اتفاقية مساهمين مع مساهميها وشركة الادارة "شركة بى بى اى للإستثمار المباشر" والتى تنظم كل من التالى:

- تشكيل مجلس الادارة، ومسئوليات المجلس.
- العلاقة مع شركة الادارة.
- تحديد السياسة الاستثمارية، السياسة المرتبطة بممارسة انشطة الشركة، السياسة المرتبطة بالحفاظ على البيئة، والسياسة المرتبطة بمكافحة غسل الاموال.
- المصروفات التي تتحملها الشركة وتلك التي تتحملها شركة الإدارة.
- اتعاب حسن الاداء التي يحصل عليها مدير الاستثمار من المساهمين مباشرة في حالة التخارج بالبيع أو بأي صورة اخرى وذلك عند تخطي العائد المحقق للمساهم نسبة محددة طبقا لما ورد بالاتفاقية.
- منح المساهمين الموقعين على هذه الإتفاقية – خلال مدة تصل إلى ٥ أعوام – حق بيع ٢٠% من الاسهم التي يمتلكوها سنويا الى الشركة. ويتم تحديد سعر ممارسة حق البيع بقيمة تعادل نصيب الاسهم المباعة في القيمة العادلة لصافى أصول الشركة. بلغ عدد الأسهم المحملة بحق خيار البيع ٤٦,٧ مليون سهم ويتم ممارسة هذا الحق خلال الأعوام من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥. بينما بلغ عدد الأسهم المحملة بحق خيار البيع ١١,٧ مليون سهم (تمثل أسهم زيادة رأس المال التى تمت خلال عام ٢٠١٢) ويتم ممارسة هذا الحق خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨.

خلال عام ٢٠١٣ قام أحد المساهمين بإخطار الشركة برغبته فى ممارسة حق بيع عدد ٨٢٣ ٩٨٤ سهم من الأسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة، وقد قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة لتلك الأسهم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٩,٩ مليون جنيه مصرى تم إدراجها ضمن بند إلتزامات متداولة أخرى بقائمة المركز المالى وكتخفيض لحقوق المساهمين بنفس المبلغ ضمن قائمة حقوق الملكية، وتنص الإتفاقية على أن سعر البيع يتم تحديده فى نهاية السنة المالية التى تم ممارسة حق البيع خلالها، كما تنص على أنه فى حالة قيام أحد المساهمين بممارسة حق بيع الأسهم فإن لمجلس إدارة الشركة – فى حالة عدم وجود سيولة نقدية ناتجة عن أرباح محققة – تأجيل سداد كل أو جزء من المبلغ المستحق للمساهم طبقاً للفترة المنصوص عليها فى إتفاقية المساهمين والتى قد تمتد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

كما قام نفس المساهم خلال عام ٢٠١٤ بممارسة حق بيع عدد ٨٢٣ ٩٨٤ سهم إضافى من الاسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة، وبلغت القيمة العادلة المقدرة بواسطة الشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٣ مليون جنيه مصرى وبذلك بلغ إجمالى الإلتزام مبلغ ٢٢,٩ مليون جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٥ قام نفس المساهم بإرسال طلب ممارسة حق بيع عدد إضافى من الأسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة يتم تحديد قيمتهم فى نهاية عام ٢٠١٥. هذا وقد قام المساهم بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٥ بسحب حق خيار بيع أسهم بلغت قيمتها العادلة المقدرة بواسطة الشركة مبلغ ٩,٩ مليون جنيه مصرى والخاصة بطلب الممارسة الصادر فى ٢٨ يونيو ٢٠١٣، وقام بالتنازل عن إستعمال هذا الحق بصفة نهائية. كما قام المساهم أيضا بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٥ بالتنازل عن الجزء الباقى والخاص بطلبات الممارسة الصادرة فى ١٧ يونيو ٢٠١٤ و ٢٥ يونيو ٢٠١٥ بصفة نهائية.

وقد تم التنازل من جانب المساهم بمرحلتيه بصفة نهائية خلال العام وقد إنعكس أثر ذلك التنازل فى تلك القوائم المالية وبناءً علية تم إلغاء الالتزام البالغ قدرة ٢٢,٩ مليون جنيه مصرى خلال العام الحالى.

وبناءً عليه، وبعد تنازل المساهم عن حقه بصفة نهائية فى إعمال طلبات ممارسة خيارات البيع السابق اصدارها من قبل المساهم بموجب اتفاقية المساهمين المشار إليها، يسقط التزام الشركة بشراء تلك الأسهم.

وتقوم إدارة الشركة حالياً بالتفاوض مع المساهمين بشأن إلغاء الفقرات الواردة بإتفاقية المساهمين والتى تنص على حق المساهمين ببيع أسهمهم للشركة.

ب. إتفاقية الإدارة

قامت الشركة بالدخول مع شركة بى بى إى بارتنرز للإستثمار المباشر بتوقيع عقد إدارة تقوم بموجبه شركة الإدارة بادارة الشركة مقابل الحصول على أتعاب إدارة سنوية بمعدل ٢% تحتسب على رأس المال المدفوع وتسدد كل ربع سنة مالية. كما يستحق لشركة الادارة أتعاب حسن اداء بنسبة ٢٠% من الارباح المتجاوزة لنسبة محددة من صافي أرباح الشركة طبقاً لاتفاقية الإدارة ولم يتم الإعتراف بأتعاب حسن آداء خلال العام الحالى أو الأعوام السابقة حيث لم تبلغ الارباح المحققة ذلك الحد الأدنى.

٢٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعه فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة والمستحق من أطراف ذات علاقة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية والدائنون.

هذا وتتعرض المجموعه لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتى تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلى أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التى تتبعها الشركة فى إدارة هذه المخاطر:

٢٨-١ إدارة رأس المال

تقوم المجموعه بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق اعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب متوازنة لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة.

٢٨-٢ تصنيفات الادوات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الأصول المالية		
النقدية بالبنوك	٢٠٢ ٩٢٩ ٣١٤	٨٤ ١٢١ ٧٣٥
قروض ومديونيات	٧٩ ٧٥١ ٧٦٦	٦٦ ٨٧٩ ٣٩٥
الالتزامات المالية		
التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢٤ ١٢٥ ٧٥٣	٥ ٨٣٢ ٨٢٦

٢٨-٣ أهداف إدارة المخاطر

تقوم المجموعه بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية والتى تقوم بتحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر السوق (خطر العملات الاجنبية وخطر سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وتقوم المجموعه بتحليل ومواجهة المخاطر المالية التى تتعرض لها من خلال اتباع سياسات نقدية وائتمانية مناسبة وعرضها على مجلس ادارة المجموعه والموافقة عليها.

٢٨-٤ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الاصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية فى البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث ان أغلب تلك الأصول تمثل نقدية لدى البنوك ووثائق صناديق الإستثمار ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

	الأصول		الالتزامات	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
دولار الامريكي	١٠ ٤٧٣ ٣٤٧	١٠ ٧٢٧ ٤٣٦	٥٥٤ ٢٩٠	--

تحليل حساسية العملات الأجنبية

تستخدم الادارة ١٠% ارتفاع / (انخفاض) لتحديد مدى حساسية العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى (مع افتراض ان الأرصدة قائمة على مدار الفترة) ان انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بنسبة ١٠% سوف يؤدى الى أرباح صافى تقييم للأرصدة القائمة بالدولار الأمريكي بالزيادة / النقص بمبلغ ٩٠٦ ٩٩١ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٧٤٣ ٠٧٢ ١ جنيه مصري).

٢٨-٥ خطر أسعر الفائدة

تتعرض المجموعه لخطر أسعار الفائدة في حال حصول المجموعه على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموعه بادارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعه اسعار الفائدة الحاليه مع اسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال الفترة بمعدل فائدة متغير.

٢٨-٦ خطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن المجموعه من الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها والتي تسدد بتسليم النقدية او أصل مالي آخر. وتقوم إدارة المجموعه بإدارة السيولة المالية بشكل يضمن، بقدر الإمكان، حيازتها بشكل دائم لقدر كافي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها فى الظروف العادية والاستثنائية وبدون تكبد خسائر غير مقبولة أو تأثير على سمعة الشركة.

٢٨- ٧ خطر الائتمان

يتمثل خطر الإئتمان فى عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقه أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الإئتمان على سداد المستحق عليهم وتقوم المجموعه بدراسة الوضع الإئتمانى قبل منح الإئتمان، وتقوم الشركه بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحه للأطراف ذات العلاقه بصفه دوريه.

وتقوم المجموعه بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير ربع سنويه عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم الماليه ويتمثل الحد الأقصى فى خطر الائتمان فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية لدى البنوك	٢٠٢ ٩٢٩ ٣١٤	٨٤ ١٢١ ٧٣٥
أوراق قبض قصيرة الأجل	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	١٢ ١٩٨ ٩٦٧	٤ ٣٤٤ ٩١٩
أرصدة مدينة أخرى	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٧٦
	٢٨٢ ٦٨١ ٠٨٠	١٥١ ٠٠١ ١٣٠

٢٩- الموقف الضريبى

شركة بلتون كابيتال القابضة للاستثمارات المالية

أ- الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية

تخضع أرباح الشركة لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وقد قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية على أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته وذلك عن الفترة من تاريخ التأسيس وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ في المواعيد المقررة طبقاً للقانون.

هذا وقد تم إخطار الشركة خلال عام ٢٠١٣ بطلب الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ علما بأنه لم يتم الفحص الفعلى حتى تاريخه. ومع ذلك فقد ورد للشركة إخطار بعناصر ربط الضريبة عن عام ٢٠٠٩ وقد تم الطعن فى المواعيد القانونية ولم يتم إتخاذ قرار بذلك الشأن حتى تاريخ القوائم المالية.

بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ أقر رئيس الجمهورية القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة بعد موافقة مجلس النواب عليه في ٢٩ أغسطس ٢٠١٦ وإلغاء قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١، هذا وتكون الضريبة الجديدة واجبة التطبيق بدءا من ٨ سبتمبر ٢٠١٦، وطبقا للقانون فالشركة غير خاضعة للضريبة علي القيمة المضافة.

ب- ضريبة الدمغة

الشركة خاضعة لأحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ولم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب.

ج- ضريبة القيمة المضافة

نشاط الشركة غير خاضع لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة .

د- الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بخصم الضريبة المستحقة على المبالغ التي تقوم بدفعها للغير وذلك طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل مع توريد المبالغ التى يتم خصمها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية وبانتظام ، علماً بأنه تم فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب ولم يسفر الفحص عن أية فروق.

- شركة Beard A.G

تخضع أرباح الشركة التابعة لأحكام قانون الضرائب السويسرى حيث أن الشركة تعتبر شركة غير مقيمة طبقاً لقوانين الضرائب المصرية.

٣٠- احداث هامة خلال السنة

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قرر البنك المركزى المصرى تعويم العمله المحليه مقابل العملات الاجنبيه ليصل متوسط سعر الدولار فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٨,١٣ جنيه مصرى ايضا قرر البنك المركزى المصرى رفع معدل الخصم بمعدل ٣٠٠ نقطة.

٣١- احداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية

- قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٧ القرارات التالية:

(أ) الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر فى حدود المرخص به وذلك بحد أقصى بمبلغ وقدرة ٤٠٠ مليون جنيه مصرى على ان يتم طرح وتخصيص كامل تلك الزيادة للإكتتاب العام (طرح عام اولى) وذلك وفقاً لما ستسفر عنه الدراسة المعدة من المستشار المالى المستقل بشأن تحديد القيمة العادلة لسعر السهم ، كما تم الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى تحديد توقيتات زيادة رأس مال الشركة المصدر فى حدود مقدار الزيادة المشار إليها بعالية ، وتفويض مجلس إدارة الشركة فى اتخاذ كافة إجراءات قيد أسهم الزيادة بالسوق الرئيسية بالبورصة المصرية. كما وافقت الجمعية على طرح أسهم الزيادة كلها للإكتتاب العام مباشرة دون إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(ب) الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى اعتماد القيمة العادلة للسهم والمعدة من المستشار المالى المستقل.

(ج) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضة المجلس فى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة نحو تنفيذ طرح أسهم الشركة للإكتتاب العام او/ الخاص (طرح عام أولى) .

(د) الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة أو من يفوضة المجلس فى اتخاذ كافة إجراءات الطرح العام او/الخاص وكذلك إعداد نشرة الطرح وإعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية وإدخال أية تعديلات على تلك النشرة.

٣٢- تعديلات معايير المحاسبة المصرية

في تاريخ لاحق، قامت وزارة الاستثمار بإصدار قرار رقم (١٦) لعام ٢٠١٧ بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ بتعديل معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ "اثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية" والذي يحتوي على إضافة معالجات محاسبية خاصة اختيارية للتعامل مع التأثيرات المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية يطبق لمرة واحدة وقد اختارت إدارة الشركة عدم تطبيق التعديلات الواردة بالملحق المشار اليه.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولي	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات